



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية – كلية الآداب
قسم الانثروبولوجيا التطبيقية

مرجعيات الضبط الاجتماعي في مجتمع محلي دراسة انثروبولوجية في بغداد

رسالة قدمت
إلى مجلس كلية الآداب – الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الانثروبولوجيا
التطبيقية
من قبل الطالب

حسين خليل ابراهيم

بإشراف
أ.م. د. مازن مرسل محمد

٢٠١٥ م

بغداد

١٤٣٦ هـ

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الى فهم اهم مرجعيات الضبط الاجتماعي في منطقة الحرية بمدينة بغداد بصفتها مجتمعا محلياً حضرياً، والتي تتشابه فيه العلاقات الاجتماعية الى درجة كبيرة بحيث اصبحت تخضع لوسائل الضبط غير الرسمية تفوق في اعتمادها على سلطة القانون في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد ، ما دفع افراد المجتمع الى تنظيم علاقاتهم على وفق ما تتضمنه وسائل الضبط غير الرسمية كونها وسائل رديئة في الدفاع عن حقوقهم وتنظيم علاقاتهم ولعل ابرزها تلك القيم الاسرية التي تنظم علاقات الاسرة من احترام وتقدير وضبط . وكذلك العلاقات القرابية والعشائرية التي نقلت الانسان من سلطة الحكومة (القانون) الى سلطة المجتمع المحلي الاجتماعي (الاعراف والدين والقيم) نظراً لتأثيرها الكبير في عملية الضبط الاجتماعي وحل المشكلات والنزاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحصل بين ابناء المجتمع المحلي المدروس ، اذ احتلت اعراف العشيرة وكذلك الدين بطوقسه وتعليماته وتأثير رموزه في نفوس الافراد مكانة بارزة ومؤثرة في الضبط الاجتماعي اكثر من دور القانون ، وتأتي اهمية الدراسة بصفتها تركز على مرجعيات الضبط الاجتماعي التي تعمل مع بعضها البعض في ضبط السلوك الاجتماعي في مجتمع الدراسة . اذ برزت الوسائل غير الرسمية بشكل واضح في اهتمام السكان المحليين ، مما يعطي هذا المجتمع طابعاً شعبياً يعتمد على هذه المرجعيات ما يؤثر ذلك على اهمية العلاقات الاجتماعية المباشرة او شبة المباشرة بين افراد المجتمع . فمجرد حدوث مشكلة بين الافراد يلجأ صاحب المشكلة مباشرة الى عشيرته او يستعين برجال الدين نظراً لتأثيرهم الواضح في مجتمع الدراسة مما يساعد في حل مشكلته مع الطرف الآخر، والآخر يقوم بدوره بسلوك مماثل في الاعتماد على عشيرته او النظم القيمية والاجتماعية والدينية في مواجهة الآخر . وكذلك الحال في تنظيم العلاقات بين افراد المجتمع من دون اعطاء اهتمام كبير لدور القانون في ذلك.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاثنوجرافي والمنهج المعرفي والتاريخي ، كما تمّ توظيف اهم الادوات الانثروبولوجية متمثلة بملاحظة المشاركة والمقابلات الميدانية والاعباريون والوثائق والسجلات والاجهزة التقنية .

وقد خلّصت الدراسة الى ان وسائل الضبط غير الرسمية هي الفاعل الاساسي في مجتمع الدراسة ، مع غياب واضح في وسائل الضبط الرسمي ، ما يؤثر على ضعف القانون وتراجع هيئته تحت ضغط الظروف المتغيرة الحالية .